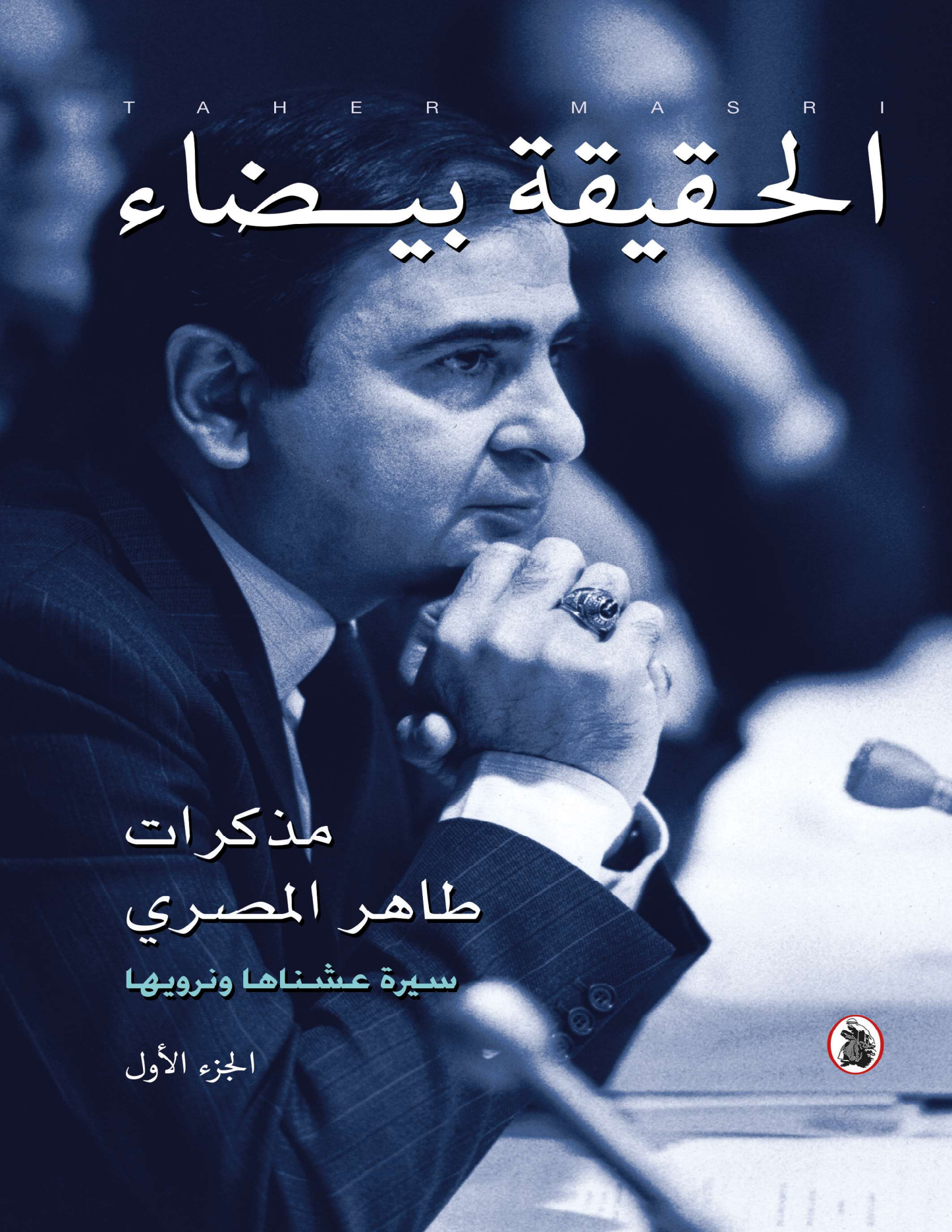

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ السّابعُ

اِتّفاقُ القصرِ...

عندما تمّ تكليفُ أحمد عبيدات تشكيلَ الحكومةِ في شهر كانون الثّاني / يناير ١٩٨٤، لتخلفَ حكومةَ مضر بدران، كانت رؤيةُ الملكِ حسين المرنةُ سياسيًّا والبعيدةُ المدى، تتحيّنُ الفرصَ لتحسينِ وضعِ البلادِ والتّحضيرِ للتّحدّياتِ الّتي تفرضُها الظّروفُ الإقليميّةُ.

وكان الملكُ يتصرّفُ بحكمةٍ سياسيّةٍ وبنظرةٍ بعيدةِ المدى. فظروفُ المنطقةِ بدأتْ تتغيّرُ، والأخطارُ والمصاعبُ بدأتْ تتراكمُ، وكان يميلُ إلى توجّهٍ لضبطِ الإدارةِ ومحاربةِ الفسادِ وتحجيمِ نفوذِ بعضِ الأشخاصِ في ممارستِهم الولايةَ العامّةَ.

وبالرّغمِ من أنّ عبيدات كان على رأسِ الهرمِ الأمنيِّ لسنواتٍ ومن ضمنِ صنّاعِ القرارِ، إلّا أنّه ظهرَ للملكِ أنَّ «وطنيّته» تتغلّبُ في بعضِ الأحيانِ على النّظرةِ السّياسيّةِ الواسعةِ الشّاملةِ لِما يتطلّبُهُ الوضعُ الدّوليُّ والإقليميُّ، وهذه الاختباراتُ كانت دائمًا في صميمِ سياسةِ الأردنّ والملكِ حسين بالذّاتِ.

فاَختيارُ رجلِ الأمنِ الأوّلِ باَمتيازٍ يحقّقُ التّوازنَ بين العملِ السّياسيِّ والأمنيِّ المطلوبَين في تلك الظّروفِ، واَعتبرَ الملكُ أنّه وباَختيارِهِ عبيدات، حقّقَ التّوازنَ المطلوبَ بين الوضعِ الدّاخليِّ (الوطنيِّ) والسّياسةِ الخارجيّةِ.

لكنّ الملكَ اَكتشفَ تدريجيًّا أنَّ عبيدات لا يُشاركه هذه الرّؤيةَ تمامًا. وربّما كان تركيزُ عبيدات على «الشّأنِ الوطنيِّ» أكثر من «الشّأنِ الخارجيِّ» فهو رجلٌ أمنيٌّ أوّلًا، بل ومتشدّدٌ في مفاهيمِهِ الأمنيّةِ، وتبيّنَ له أنّ حساباتِهِ في التّغييرِ لم تتحقّقْ.

وثَبُتَ لي أنّ أحمد عبيدات بدأَ يبتعدُ تدريجيًّا عن مواقفِ الملكِ، وتاليًا لا يشاركهُ رؤيتهُ في جوانبَ مهمّةٍ من السّياسةِ الخارجيّةِ.

وأشيرُ هنا إلى أنّ رؤيةَ الملكِ ترتكزُ على أنّ الأردنّ وفلسطين هما البلدان المعنيّان بحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ أكثر من غيرِهما، وإذا ما تمّ التّناغمُ أو التّنسيقُ أو الاتّفاقُ بينهما، فذلك سيسهّلُ توحيدَ موقفٍ عربيٍّ تجاهَ المفاوضاتِ، عبرَ اَستقطابِ دولٍ كمصر والمغرب ودولِ الخليجِ، يهمُّها وضعَ المنظّمةِ وقوّتِها وعدم اَستثنائِها، ما يشجّعُها على تحقيقِ الانسجامِ بين منظّمةِ التّحريرِ وياسر عرفات من جهةٍ، والأردنّ من جهةٍ ثانيةٍ.

وأعطي مثلًا آخرَ، وهو أنّ مصر كانت في ذلك الوقتِ خارجَ عضويّةِ الجامعةِ العربيّةِ وكانت تخضعُ لمقاطعةٍ من دولٍ عربيّةٍ، إلّا أنّ هذه المقاطعةَ، وفي تلكِ الأجواءِ، بدأتْ تتهاوى تدريجيًّا من قِبَلِ العديدِ من الدّولِ العربيّةِ والإسلاميّةِ ومن بينها الأردنّ، وكانتِ الولاياتُ المتّحدةُ الأميركيّةُ تشترطُ للسّيرِ في ترتيباتِ التّعاملِ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ إعادةَ مصر إلى الإجماعِ العربيِّ، لتكونَ طرفًا سياسيًّا أساسيًّا في أيّ مؤتمرٍ دوليٍّ للسّلامِ في الشّرقِ الأوسطِ.

صحيحٌ أنّ مصر عقدتِ اَتفاقيّةَ سلامٍ مع إسرائيل، لكنّ ذلك لا يخرجُها من المعادلةِ، وكان الملكُ حسين متّفقًا مع تلك النّظرةِ وذلك التّحليلِ، وقبلَ وصولِ ريتشارد ميرفي (Richard W. Murphy) مساعدِ وكيلِ وزيرِ الخارجيّةِ الأميركيِّ إلى عمّان في آخرِ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤، اَلتقى الملكَ بعبيدات، وكنتُ معه، وأعلَمَنا بأنّهُ يرغبُ بإعادةِ العلاقاتِ الدّبلوماسيّةِ كاملةً مع مصر، لكي يحقّقَ نجاحًا ويحصدَ تقديرًا مصريًّا في مصر، وأرادَ من هذا القرارِ أن يستبقَ الأحداثَ، ويثبتَ اَستقلاليّتهُ، ويحصلَ على اَمتنانِ مصر، وهي خطوةٌ سوفَ تكونُ موضعَ ترحيبٍ من الولاياتِ المتّحدة الأميركيّةِ في الوقت عينِهِ.

هذه الفكرة لم تَرُقْ لعبيدات، وتخوَّفَ من ردودِ فعلٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ ردًّا على هذا الإجراءِ، ما يعني خروجَ الأردنّ عن الإجماعِ العربيِّ، فأجابهُ الملكُ بأنّ الأردنّ لم يخرجْ عن الإجماعِ لحرصهِ على مقاطعةِ مصر اَنسجامًا مع القراراتِ العربيّةِ، لكنّ تداعي هذه المقاطعةِ أصبحَ واضحًا أمامَنا، وسبقَ ذلك صدورُ قرارٍ لمنظّمةِ المؤتمرِ الإسلاميِّ يعيدُ فيه مصر إلى عضويّةِ المنظّمةِ.

وفي كلِّ الأحوالِ، لم يكن عبيدات مُعجبًا بالسّادات ولا بكامب ديفيد، وقد نأى بنفسهِ حتّى وهو رئيسٌ للوزراءِ عن التّفاعلِ المقتنعِ بالسّياسةِ المصريّةِ.

وأذكرُ أنّ الملكَ قالَ بوضوحٍ إنّ: «ريتشارد ميرفي قد يأتي إلى المنطقةِ حاملًا مثل هذا الاقتراحِ أو الرّغبةِ، ولا أريدُ أن أظهرَ في هذه النّقطةِ تحديدًا وكأنّني أخضعُ للضّغوطِ الأميركيّةِ، يجبُ أن يأتيَ القرارُ ذاتيًّا ونضرب به عدّةَ عصافيرَ مع مصر ومع الولاياتِ المتّحدةِ بشكلٍ خاصٍّ، ومع الغربِ بشكلٍ عامٍّ».

كنتُ من رأيِ الملكِ، لأنّ عودةَ مصر إلى الصّفِّ العربيِّ والجامعةِ العربيّةِ كانتْ واضحةً بالنّسبةِ إليَّ، ولم تكنْ إلّا مسألة وقتٍ، ومن الأفضلِ أن تأتيَ المبادرةُ منّا لا أن نلحقَ بقراراتِ الآخرين ونخسرَ اَمتنانَ مصر.

بالفعلِ، وبعد فترةٍ وجيزةٍ ذهبتُ إلى الدّورةِ العاديّةِ للأممِ المتّحدةِ بصفتي رئيسًا للوفدِ الأردنيِّ، وكان عبد الله صلاح المندوب الدّائم للأردنّ، وبعد وصولي بأيّام وبينما كنّا في قاعاتِ المنظّمةِ، أعلمَني عبد الله صلاح أنّ وزيرَ الخارجيّةِ الأميركيّةِ آنذاك جورج شولتز(George Shultz) ، يريدُ أن يكلّمَني عبرَ الهاتفِ على وجهِ السّرعةِ، بحثْنا عن هاتفٍ وطلبَ عبد الله صلاح جورج شولتز من مقرِّ البعثةِ الأميركيّةِ الدّائمةِ لدى الأممِ المتّحدةِ، وتحدّثتُ معه، وإذا به مرحٌ على غيرِ عادتهِ، وفوجئتُ بتهنئتهِ لي على القرارِ الأردنيِّ، وعلى بعدِ

النّظرِ والجرأةِ الّتي يتميّزُ بهما الملكُ والأردنّ، ولم أُفاجأْ بتهنئةِ شولتز لي، فقد كنتُ على علمٍ بالتّوجّهِ الأردنيَّ لكنّني لم أكنْ أعرفُ تاريخَ الإفصاحِ عنه.

عندما عدتُ إلى عمّان، عاتبتُ مروان القاسم الّذي كان آنذاكَ رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ، ولم أعاتبْ عبيدات، فقالَ لي بأنّ الإعلانَ الرّسميَّ عن القرارِ لم يكنْ قد صدرَ ذلك اليومَ، لكن تمّ إبلاغُ مصر والولايات المتّحدة به مُسبقًا.

وبالعودةِ إلى الملفِّ الفلسطينيِّ، كان اَنعقادُ مؤتمرِ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ السّابع عشر في عمّان خطوةً أولى وتمهيديّةً لِما سيجري فيما بعد، وأظنُّ أنّ أحمد عبيدات لم يرَ ذلك الجانبَ المهمَّ من تلك الصّورةِ.

فقد كان خروجُ منظّمةِ التّحريرِ من بيروت سنة ١٩٨٢ ذا أهمّيّةٍ قصوى بالنّسبةِ إلى الأردنّ، لا سيّما مع «تشرُّدِ» رئيسِ منظّمةِ التّحريرِ ياسر عرفات بين العواصمِ العربيّةِ، وولَّدَ عدمُ اَستقرارهِ مرارةً عندَ القيادةِ الفلسطينيّةِ وأثّرَ على معنويّاتِ الفلسطينيّين، خصوصًا وأنّ الموقفَ السّوريَّ كان مع طردهِ من لبنان.

رأى الملكُ حسين أنّ الفرصةَ مناسبةٌ في تلك المرحلةِ ليرميَ خشبةَ النّجاةِ من الغرقِ إلى ياسر عرفات، الّذي كان بحاجةٍ ماسّةٍ إلى عقدِ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ من أجلِ لملمةِ شؤونِ المنظّمةِ، وتأكيدِ شرعيّتهِ ووجودهِ على السّاحةِ السّياسيّةِ والوطنيّةِ الفلسطينيّةِ مرّةً أخرى.

ولم يجدْ عرفات أيَّ عاصمةٍ عربيّةٍ تقبلُ بعقدِ هذا المؤتمرِ على أراضيها، حتّى إنّ دولَ الصّمودِ والتّصدّي اَعتذرتْ عن اَستضافتهِ، حينَها تدخّلَ الملكُ حسين عارضًا عليه اَستضافةَ الأردنّ اَجتماعَ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ السّابع عشر في عمّان.

وهنا أيضًا، كان دورُ رئيسِ الحكومةِ أحمد عبيدات محدودًا للغايةِ.

وافقَ عرفات من دونِ تردّدٍ، وبدأتِ التّرتيباتُ لعقدهِ ما أغضبَ سورية غضبًا شديدًا، وحاولَ حافظ الأسد منعَ اَنعقادهِ بالوعيدِ والتّهديدِ تارةً، وبالتّرغيبِ طورًا؛ لكنّ محاولاته لم تستطعْ ثنيَ أيٍّ من الملكِ أو عرفات عن هذا الأمرِ.

عُقدَ المؤتمرُ في عمّان في الفترة الممتدّةِ من الثّاني والعشرين إلى التّاسع والعشرين من شهرِ تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٨٤. وحضرَ الملكُ جلسةَ الافتتاحِ.

بالتّزامنِ، كانت سورية تحشدُ قوّاتِها البرّيّةَ على الحدودِ الشّماليّةِ الأردنيّةِ مُهدّدةً بعملٍ عسكريٍّ ضدّه.

وقالَ بعضُ المسؤولين في حينهِ، إنّ القوّاتِ المسلّحةَ الأردنيّةَ نصبتْ بطّاريّاتٍ مضادّةً للطّائراتِ في مناطقَ قريبةٍ من قصرِ الثّقافةِ في المدينةِ الرّياضيّةِ في عمّان، حيثُ عُقِد المؤتمرُ لحمايتهِ من هجومٍ سوريٍّ مُتوقّعٍ أو مُحتملٍ.

إلّا أنّ الأمورَ سارتْ بشكلٍ طبيعيٍّ. وارتاحَ عرفات كثيرًا، وانْتُخِبتْ لجنةٌ تنفيذيّةٌ جديدةٌ، وتمّ اَنتخابُ فهد القواسمي الّذي كان يشغلُ منصبَ رئيسِ بلديّةِ الخليل، عضوًا في اللّجنةِ التّنفيذيّةِ لمنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، بعدَ اَجتماعاتِ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ، وأصبحَ مديرًا لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ، وهو محسوبٌ على تيّارِ الاعتدالِ وقريبٌ من الأردنّ، وكان من الفريقِ السّياسيِّ الرّاغبِ في الانفتاحِ بين المنظّمةِ وعمّان.

وبعدَ يومٍ من تعيينهِ، اَغتيلَ أمامَ منزلهِ في عمّان يومَ السّبت في التّاسعِ والعشرين من كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٤، أي في اليومِ الّذي اَنتهتْ فيه أعمالُ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ في عمّان.

ولم يعارضْ أحمد عبيدات اَنعقادَ المؤتمرِ ولم يوقفْهُ، مع أنّهُ لم يكنْ متحمّسًا له، وأظنُّ أنّ السّببَ عدمُ رغبتهِ بعودةِ منظّمةِ التّحريرِ إلى الأردنّ

بأيِّ شكلٍ من الأشكالِ، خصوصًا بعدَ خروجِها من لبنان، وفي ضوءِ الموقفِ السّوريِّ تجاهَها، إذ لم يكنْ راغبًا بإغضابِ سورية إلى هذا الحدِّ.

إلّا أنّ الملكَ حسين كان يخطّطُ لتوظيفِ هذا الضّعفِ الظّاهرِ في وضعِ المنظّمةِ، وفي وضعِ ياسر عرفات شخصيًّا، ليبدأَ التّحضيرَ للمؤتمرِ الدّوليِّ الّذي كان يدعو إليهِ لحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

وكان يسعى إلى تأمينِ توافقٍ عربيٍّ فلسطينيٍّ برعايةٍ دوليّةٍ لتحقيقِ هدفِه، إلّا أنّ العقدةَ كانت في موقفِ المنظّمةِ الرّافضِ قرارَ مجلسِ الأمنِ ٢٤٢، والعودةُ عن هذا الرّفضِ كانتْ تشكّلُ شرطًا لاعترافِ الدّولِ الغربيّةِ بمنظّمةِ التّحريرِ، بما فيها الولايات المتّحدة، وكان الملكُ يدركُ اَستحالةَ تجاهلِ الحضورِ السّياسيِّ والدّوليِّ لمنظّمةِ التّحريرِ، ووجَدَ أنّ الطّريقَ الوحيدَ لإنهاءِ الفيتو الأميركيِّ – الإسرائيليِّ على منظّمةِ التّحريرِ لن يحصلَ إلّا إذا اَعترفتْ بالقرار٢٤٢.

وكان الملكُ مقتنعًا باَستحالةِ تحقيقِ طلباتِ منظّمةِ التّحريرِ كاملةً وطلباتِ الولاياتِ المتّحدةِ وإسرائيل كاملةً، فقرَّر إقناعَ الطّرفَين بأن يسيرَ كلٌّ منهما خطوةً إلى الأمامِ باَتّجاهِ الآخرِ حتّى يلتقيا في نقطةٍ وسطى.

في تلك المرحلةِ أعدتُ على مسامعِ المسؤولين الفلسطينيّين وعلى الملكِ حسين، ما ذكرَهُ لي الرّئيسُ الفرنسيُّ جيسكار ديستان خلالَ عملي سفيرًا في باريس، وهو أنَّ منظّمةَ التّحريرِ تظّنُ حقًّا أنّ قبولَها بقرارِ ٢٤٢ هو نهايةُ الطّريقِ، بينما هو بدايتُها في الحقيقةِ.

وبدأَ الملكُ حسين باَتّخاذِ خطواتٍ جديدةٍ باَتّجاهِ اَتّفاقٍ أردنيٍّ – فلسطينيٍّ، كان مقتنعًا بأنّهُ حجرُ الأساسِ وصولًا إلى المؤتمرِ الدّوليِّ، واَعتمدَ في خطواتِه هذه على مشروعِ الملك فهد الدّاعي إلى تسويةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ الّذي أُعلنَ عنه خلالَ قمّةِ فاس الثّانيةِ.

وحرصَ الملكُ حسين على وضعِ السّعوديّةِ في ضوءِ خطواتِه المتعلّقةِ بالاتّفاقِ أوّلًا بأوّلٍ وكان مروان القاسم يتولّى الاتّصالَ مع وزيرِ الخارجيّةِ السّعوديِّ الأمير سعود الفيصل، أي أنّ القصرَ تولّى الأمورَ المتعلّقةَ بهذا الاتّفاقّ مباشرةً، وكنتُ أعرفُ أنّ هذا الإجراءَ شأنٌ ملكيٌّ يقومُ به رئيسُ الدّيوانِ الملكيِّ وليس وزير الخارجيّةِ، وكان لهذا التّرتيبِ دلالاتٌ مهمّةٌ تتعلّقُ بالحكومةِ.

هدفَ الملكُ من وراءِ ذلك الحصولَ على الدّعمِ السّعوديِّ الواضحِ والمُعلَنِ لهذا الاتّفاقِ، من أجلِ تقويةِ الموقفَين الأردنيِّ والفلسطينيِّ على حدٍّ سواء، وليقومَ الملكُ فهد الّذي كان أميرًا في ذلك الوقتِ، بإقناعِ إدارةِ الرّئيسِ رونالد ريغان (Ronald Reagan) بالإستراتيجيّةِ الأردنيّةِ الجديدةِ.

تحدّثَ الملكُ حسين مع الأميرِ فهد الّذي كان يستعدُّ آنذاكَ للقيامِ بزيارةٍ إلى الولاياتِ المتّحدةِ ولقاءِ الرّئيسِ ريغان، طالبًا منه عرضَ الإستراتيجيّةِ الأردنيّةِ الّتي تقفُ وراءَ هذا الاتّفاقِ،وكان يرى أنّ الزّيارةَ مناسبةٌ وجيّدةٌ لعرضِ الموقفِ الأردنيِّ من هذا الاتّفاقِ على الإدارةِ الأميركيّةِ، ووعدَ الأميرُ فهد الملكّ حسين بأن يقومَ بهذه المهمّةِ، لكنّنا اَكتشفْنا لاحقًا أنّهُ لم يطرحْ هذا الأمرَ نهائيًّا على الإدارةِ الأميركيّةِ أو على الرّئيسِ ريغان، ولم يتحدّثْ فيه خلافًا لوعودهِ للملكِ حسين.

بعدَ اَنعقادِ المجلسِ الوطنيِّ الفلسطينيِّ ونجاحِ الملكِ حسين في هذه الخطوةِ المهمّةِ، بدأتْ تتبلورُ ملامحُ الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيّ الّذي تخلّلتْهُ خلافاتٌ ومباحثاتٌ عديدةٌ وصولًا إلى شكلهِ النّهائيِّ، ووقّعهُ عرفات بالأحرفِ الأولى في الحاديَ عشرَ من شباط / فبراير سنة ١٩٨٥، مدّعيًا أنّهُ يريدُ أخذَ رأيِ القيادةِ الفلسطينيّةِ فيه، ثمّ غادرَ إلى الكويت. ولم يعدْ إلى عمّان.

كان نصُّ الاتّفاقِ وقبلَ تعديلِهِ يتضمّنُ خمسةَ بنودٍ، وينصُّ على أنّهُ:

«اِنطلاقًا من روحِ قراراتِ قمّةِ فاس المُتّفقِ عليها عربيًّا وقراراتِ الأممِ المتّحدةِ المتعلّقةِ بقضيّةِ فلسطين، وتماشيًا مع الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، واَنطلاقًا من الفهمِ المشتركِ لبناءِ علاقةٍ مميّزةٍ بين الشّعبَينِ الأردنيِّ والفلسطينيِّ.

اِتّفقتْ حكومةُ المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ ومنظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةِ على السّيرِ معًا نحوَ تحقيقِ تسويةٍ عادلةٍ لقضيّةِ الشّرقِ الأوسطِ ولإنهاءِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ للأراضي العربيّةِ المحتلّةِ بما فيها القدس وفقَ الأسسِ والمبادئِ الآتيةِ:

١ - الأرضُ مقابل السّلامِ، كما وردَ في قراراتِ الأممِ المتّحدةِ بما فيها قرارات مجلسِ الأمنِ.

٢ - حقُّ تقريرِ المصيرِ للشّعبِ الفلسطينيِّ:

يمارسُ الفلسطينيّون حقَّهم الثّابتَ في تقريرِ المصيرِ، عندما يتمّكنُ الأردنيّون والفلسطينيّون من تحقيقِ ذلك ضمنَ إطارِ الاتّحادِ الكونفدراليِّ العربيِّ المَنوي إنشاؤه بين دولتَي الأردنّ وفلسطين.

٣ ـ حلُّ مشكلةِ اللّاجئين الفلسطينيّين بحسبِ قراراتِ الأممِ المتّحدةِ.

٤ - حلُّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ من جميعِ جوانبِها.

٥ - وعلى هذا الأساسِ، تجري مفاوضاتُ السّلامِ في ظلِّ مؤتمرٍ دوليٍّ، تحضرهُ الدّولُ الخمسُ الدّائمةُ العضويّةِ في مجلسِ الأمنِ الدّوليِّ وسائرُ أطرافِ النّزاعِ بما فيها منظّمة التّحريرِ الفلسطينيّةِ، المُمَثَّل الشّرعيّ والوحيد للشّعبِ الفلسطينيِّ، ضمنَ وفدٍ مشتركٍ (وفد أردنيّ - فلسطينيّ)».

تمّ التّوافقُ في ذلك اليوم (الحادي عشر من شباط / فبراير ١٩٨٥) على النّصِّ والمُحتوى، وتمّ الاتّصالُ بالأميرِ سعود الفيصل وإعلامهُ بما تمّ التّوافقُ

عليه. واَستأذنَ أبو عمّار الملكَ برغبتهِ إطلاع أعضاءِ اللّجنةِ التّنفيذيّةِ لمنظّمةِ التّحريرِ على الاتّفاقِ والحصول على موافقتِهم تجنّبًا لأيِّ اَعتراضاتٍ رافِضةٍ له.

وتسرّبتْ أنباءٌ عن خلافاتٍ داخلَ القيادةِ الفلسطينيّةِ حولَ بعضِ الكلماتِ الواردةِ في النّصِّ.

فقد كان ياسر عرفات وأبو مازن مع الاتّفاقِ، في حين كان فاروق القدومي ضدّهُ، وبعدَ توقيعهِ بأسابيعَ قليلةٍ، أعلنتْ قياداتٌ فلسطينيّةٌ مؤثّرةٌ رفضَها للاتّفاقِ وللملكِ حسين، وطلبَ المعترضون عدمَ الموافقةِ على الاتّفاقِ.

لذلك أرسلَ عرفات ثلاثةَ أشخاصٍ من القيادةِ، هم صلاح خلف (أبو إياد)، ومحمود عبّاس (أبو مازن)، وعبد الرزّاق اليحيى الّذي كان مُمثّلًا للمنظّمةِ في عمّان لمناقشةِ الاتّفاقِ معنا وتمّ تعديلُ بندَين فيه.

وافقَ الملكُ على التّعديلِ، وكان يقيمُ آنذاكَ في قصرِ النّدوة، وذهبتُ أنا ومروان القاسم وعدنان أبو عودة إلى مكتبِ أحدِهما في الدّيوانِ الملكيِّ المجاورِ للقصرِ لاستكمالِ الأمرِ، وأضفْنا كلمتَين أو ثلاثَ كلماتٍ على بنودِ الاتّفاقِ لطمأنةِ المعارِضين في منظّمةِ التّحريرِ.

كانتِ اَعتراضاتُ المنظّمةِ وتساؤلاتِها تتمحورُ حولَ طلبِها تفسيراتٍ على ما وردَ في البندَين الثّاني والخامس في الاتّفاقِ، وتمّ تسجيلُ التّعديلِ كملحقٍ بالاتّفاقِ، وأرسلَ الملكُ حسين رسالةً إلى ياسر عرفات جاءَ فيها:

«أبعثُ لأخي بأطيبِ التّحيّاتِ وصادقِ التّمنّيات، وأشيرُ إلى كتابِكم المؤرّخ في الرّابع عشر من شباط ١٩٨٥ وبعد:

فقد سُعِدْتُ بعدَ ظهرِ هذا اليومِ بِاَستقبالِ الأخوةِ أبو أياد وأبو مازن وعبد الرزّاق اليحيى، حيثُ أوضحوا لنا دوافعَ رسالتِكم المشارِ إليها، وتمنّوا علينا

باَسمِكم أن يتمَّ تفسيرُ ما جاءَ في البندَين الثّاني والخامس من اتّفاقِ الحادي عشر من شباط ١٩٨٥ لورقةِ العملِ الأردنيّ – الفلسطينيّ المُشترك، وبعد التّداولِ في الأمرِ مع الأخوةِ، توصّلنا إلى التّفسيرَين المُرفَقَين للبندَين المذكورَين، ونثبتُ فيما يلي نصّ هذَين التّفسيرَين، ضارعًا إلى الله تعإلى أن يوفّقَنا في تحريرِ القدسِ الشّريفِ وفلسطين العزيزةِ وإنقاذِ أهلِنا في الأرضِ المحتلّةِ من براثن الاحتلالِ والله يحفظكُم ويرعاكُم».

وجاء في ورقةِ التّفسيرَين المُرفقةِ برسالةِ الملكِ ما يلي:

«توضيحًا للمادّتَين الثّانيةِ والخامسةِ من الاتّفاقِ وتفسيرنا لهما كالآتي:

البندُ الثّاني: حقُّ تقريرِ المصيرِ للشّعبِ الفلسطينيِّ في دولةٍ فلسطينيّةٍ مُتحّدةٍ كونفدراليًّا مع المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ.

البندُ الخامسُ: وعلى هذا الأساسِ تجري مفاوضاتُ السّلامِ في إطارِ مؤتمرٍ دوليٍّ تحضرهُ الدّولُ الخمسُ الدّائمةُ العضويّةِ في مجلسِ الأمنِ الدّوليِّ وسائرُ أطرافِ النّزاعِ، بما فيها منظمّة التّحرير الفلسطينيّة المُمثّل الشّرعيّ والوحيد للشّعبِ الفلسطينيِّ، وتُشاركُ في هذا المؤتمرِ الأطرافُ العربيّةُ المَعنيّةُ ويكونُ من بينِها وفدٌ أردنيٌّ – فلسطينيٌّ مشتركٌ يضمُّ بالتّساوي ممثّلين عن حكومةِ المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ ومنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ».

وحملتُ رسالةَ الملكِ إلى ياسر عرفات بتاريخِ الرّابع من آذار / مارس ١٩٨٥.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ زيارةَ أبو أياد إلى عمّان كانت بغايةِ الأهمّيّةِ بالنّسبةِ إلينا، فهو الرّجلُ الثّاني في منظّمةِ التّحريرِ بعدَ ياسر عرفات، ويُمسكُ بيدهِ خيوطًا أمنيّةً كثيرةً ومتعدّدةً، فضلًا عن كونهِ مُنافِسًا قويًّا لعرفات، ولم يكن مُشارِكًا في مباحثاتِ الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيّ، وحضورهُ إلى عمّان

اكتسبَ قيمةً استثنائيّةً عكستْ حجمَ الخلافِ الكبيرِ داخلَ منظّمةِ التّحريرِ حولَ بنودِ الاتّفاقِ.

ربّما يكونُ عرفات «المُراوغ» قدِ استثمرَ موقفَ بعضِ القياداتِ الفلسطينيّةِ ليُخفّفَ من عبءِ هذا الاتّفاقِ عليهِ، ففي تقديري أنّهُ قَبِلَ بإرسالِ الوفدِ مُراهنًا على إبرامهِ نهائيًّا إذا تمّتِ الموافقةُ على صيغةٍ أو تعديلٍ جديدٍ وإن لم تتمَّ، وعادَ الوفدُ خاليَ الوفاضِ فُيقرُّ حينَها بفشلِ الاتّفاقِ.

ولم تقتصرْ تداعياتُ الاتّفاقِ على الجانبِ الفلسطينيِّ، إذ لم يكن أحمد عبيدات مرتاحًا له، وظلَّ بعيدًا وبشكلٍ واضحٍ عن كلِّ تفاصيلهِ، ونُقلَ إلى جلالةِ الملكِ قولهُ بأنّهُ غيرُ موافقٍ عليه، ووصفَهُ بأنّهُ «اتّفاقُ القصرِ فقط».

كذلك كانتْ سورية ضدَّ الاتّفاقِ في إطارِ موقفِ ما كان يُسمَّى آنذاكَ «دول الصّمود والتّصدّي»، وهاجمتهُ بقوّةٍ وبشدّةٍ، وكانتْ تعتقدُ أنّهُ ينقلُ «الورقةَ» الفلسطينيّةَ من اليدِ السّوريّةِ إلى اليدِ الأردنيّةِ، وأنّ الأردنّ يريدُ «خطفَ» منظّمةِ التّحريرِ لتصبحَ مؤيّدةً لسياساتهِ، وتسعى إلى إجراءِ مفاوضاتٍ مع الولاياتِ المتّحدةِ وإسرائيل لتبتعدَ نهائيًّا عن دمشق، ما يؤدّي ربّما، إلى إضعافِ الموقفِ التّفاوضيِّ لسورية إذا انفردتِ الأردنّ بالمنظّمةِ.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنّ العراقَ كان في ذلك الوقتِ مُنهمكًا في حربهِ مع إيران، لكنّه كان من المؤيّدين بقوّةٍ للسّياسةِ الأردنيّةِ وللاتّفاقِ، ولم يُبْدِ صدّام حسين أيَّ ملاحظاتٍ للملكِ على هذا الأمرِ، والسّببُ كما أظنُّ، يعودُ إلى سعيِ صدّام لبناءِ علاقةٍ استراتيجيّةٍ بعيدةِ المدى مع الأردنّ، ولا يريدُ تعكيرَ أجوائِها، كما إنّ كلَّ ما يُغضِبُ سورية كان يُريحهُ كثيرًا.

من أجلِ تسويقِ الاتّفاقِ عربيًّا ودوليًّا، لبّيتُ دعوةً سابقةً كان قد وجّهَها إليَّ وزيرُ الخارجيّةِ الأميركيُّ جورج شولتز أثناءَ زيارتهِ للأردنّ، وأعتقدُ أنّه كان

يريدُ اَستثمارَ وجودي كوزيرٍ للخارجيّةِ من أصلٍ فلسطينيٍّ لإظهارِ علاقةٍ أردنيّةٍ – فلسطينيّةٍ تفيدُ الرّغبةَ الأميركيّة، ورحّبَ الملكُ حسين بهذه الفكرةِ، فذهبتُ إلى واشنطن في نهايةِ شهرِ آذار / مارس عام ١٩٨٥، وتمّ ترتيبُ برنامجِ عملٍ مكثّفٍ لي في وزارةِ الخارجيّةِ وفي الصّحافةِ والإعلامِ وبعضِ مراكزِ الدّراساتِ الأميركيّةِ.

كانَ إبراهيم عزّ الدّين السّفيرَ الأردنيَّ في واشنطن، وكان عبدُ الإله الخطيب الملحقَ في السّفارةِ. أظهرَ شولتز حفاوةً كبيرةً بي، وكان يريدُ منّي الخروجَ بتصريحاتٍ أمامَ الصّحافةِ الأميركيّةِ مفادُها أنّ الأردنّ يرفضُ الإرهابَ، وكان يستهدفُ بذلك منظّمةَ التّحريرِ الفلسطينيّةِ.

ولم أتجاوبْ مع طلبِ شولتز في الإدلاءِ بأيِّ تصريحٍ يتضمّنُ إدانةً للإرهابِ الّذي تحدّثَ عنهُ وقصدهُ، لأنّي جئتُ إلى واشنطن لتسويقِ المنظّمةِ وتحويلِها إلى شريكٍ، ولأنّ الأردنّ كان يتحدّثُ عن إنهاءِ الاحتلالِ، لذا لم يكن في واردِ قبولِ مشروعِ جورج شولتز وإسحاق شامير (Yitzhak Shamir)، القائمِ على منحِ الفلسطينيّين في الضّفّةِ الغربيّةِ الحكمَ الذّاتيَّ الواسعَ الصّلاحيّاتِ.

شرحتُ لجورج شولتز هدفَنا من الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيّ، وغايتُنا منه إدراجُ منظّمةِ التّحريرِ والحكومةِ الأميركيّةِ كشركاء في الوصولِ إلى عقدِ المؤتمرِ الدّوليِّ.

كانتِ الزّيارةُ ناجحةً على المستوى الرّسميِّ، وعلى المستوى الشّخصيِّ، وكان ضمنَ النّشاطاتِ الاجتماعيّةِ تلبيتي دعوةَ عشاءٍ في منزلِ سيّدةِ مجتمعٍ أميركيّةٍ – يهوديّةٍ في واشنطن تُدعى إستر كوبرسميث (Esther Coopersmith)، بحضورِ العديدِ من الزّعماءِ الأميركيّين اليهود في واشنطن، كنتُ أعلمُ بهذا التّرتيبِ ووافقتُ عليه، ورفضَ السّفيرُ إبراهيم عزّ الدّين مرافقتي إلى هذا

العشاءِ لأنّ صاحبةَ الدّعوةِ يهوديّةٌ، فذهبتُ من دونهِ، وأدّى موقفَهُ إلى سحبهِ من السّفارةِ وإعادتهِ إلى عمّان بعد أسابيعَ.

وتناقشْنا بحسبِ ما يسمحُ به وقتُ العشاءِ حولَ الوضعِ الفلسطينيِّ وحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وأكّدتُ للحضورِ على مفاهيمِ السّلامِ الّتي يُؤمنُ الأردنّ بها، وكانتْ في ذلك الوقتِ قائمةً على مبدأِ الأرضِ مقابلَ السّلامِ، وتنفيذِ القرارِ ٢٤٢، واعترافِ الأردنّ بمنظّمةِ التّحريرِ ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًا للشّعبِ الفلسطينيِّ.

كان نجيب حلبي، والدُ الملكةِ نور، حاضرًا في ذلك العشاءِ، وعلمتُ لاحقًا عندَ عودتي إلى عمّان، أنّهُ اتّصلَ في اليومِ التّالي بالملكِ حسين وأثنى كثيرًا على موقفي وكلامي الموزون، الّذي أدّى إلى تفهّمِ الحضورِ لموقفِ الأردنّ، كما أثنى على نتائجِ زيارتي غيرِ المسبوقةِ إلى واشنطن.

كانتْ زيارتي غيرَ مسبوقةٍ فعلًا، لأنّ العلاقاتِ والاتّصالاتِ مع الولاياتِ المتّحدةِ كانتْ حِكرًا على الملكِ، ولم يصدفْ أن قامَ وزيرُ خارجيّةٍ قبلي بزيارةٍ من هذا النّوعِ إلى واشنطن.

أثناءَ لقاءاتي في وزارةِ الخارجيّةِ الأميركيّةِ تساءَلَ بعضُ المسؤولين الأميركيّين، ومنهم ريتشارد ميرفي، مساعدُ وزيرِ الخارجيّةِ لشؤونِ الشّرقِ الأوسطِ، عن دواعي دعمِهم الاتّفاقَ والتّشييع أنّه يلقى تأييدًا واسعًا في الأردنّ، فيما هم يعلمون أنّ مسؤولين أردنيّين في مناصبَ عليا يعارضونهُ ويتكلّمون ضدّهُ.

كان ميرفي يقصدُ بكلامهِ أحمد عبيدات، وإلى حدٍّ أقلّ نائب رئيسِ الوزراءِ ووزير الدّاخليّةِ سليمان عرار، وأجبتهُ بأنّ هذه المعلوماتِ غيرُ دقيقةٍ، وأشرتُ إلى محاولاتِ تحسينِ الاتّفاقِ، وشدّدتُ على أنّ الملكَ حسين هو صاحبُ القرارِ الأوّلِ والأخيرِ وكلُّنا متّفقون على أهمّيّةِ الاتّفاقِ.

فهمتُ من ملاحظةِ ريتشارد ميرفي أنّه يُريدُ إضعافَ مفهومِ الاتّفاقِ مدّعيًا وجودَ معارَضةٍ أردنيّةٍ له من قِبَلِ مسؤولين كبار في الدّولةِ.

عدتُ إلى عمّان بتاريخ ٢٤ آذار / مارس ١٩٨٥، وكان مُقرّرًا أن أرافقَ الملكَ حسين والملكةَ نور في اليومِ التّالي، في زيارةٍ رسميّةٍ إلى إسبانيا. واَصطحبَ الملكُ معه شقيقتهُ الأميرة بسمة وزوجَها وليد الكردي، وأحمد عبيدات وزوجته، وأنا وزوجتي وآخرين.

في الطّائرةِ، تحدّثْنا عن نتائجِ زيارتي إلى واشنطن وأثنى الملكُ على جهودي، ولأنّ الظّرفَ على متنِ الطّائرةِ لا يسمحُ بذلك، لم أشرحْ له كلَّ التّفاصيلِ والانطباعاتِ، بعدَ وصولِنا إلى مدريد، اَنفردَ الملكُ بي في جناحِهِ الخاصِّ، وطلبَ منّي عرضًا كاملًا لزيارتي، فوضعتهُ في صورةِ كلِّ ما حدثَ، وذكرتُ له أنّ مسؤولين في وزارةِ الخارجيّةِ الأميركيّةِ شكّكوا في دعمِ كلِّ الأردنيّين للاتّفاق ونقلوا معارضةَ مسؤولين أردنيّين كبار له.

اِنزعجَ الملكُ من هذه الملاحظةِ الأميركيّةِ، وبالتّأكيدِ كان يعرفُ مَنِ المقصود بذلك.

من جهتي، شعرتُ حينذاكَ أنّي أصبحتُ جزءًا من صناعةِ السّياسةِ الخارجيّةِ الأردنيّةِ، وبدأتِ العلاقةُ الحقيقيّةُ بيني وبين الملكِ حسين.

لم أعكسْ في عرضي أمامَ الملكِ أيَّ اَعتراضٍ أو نقدٍ تُفهمُ منه المشاغبةُ على أحمد عبيدات، إلّا أنّي كنتُ مُلزَمًا بنقلِ الوقائعِ كاملةً كما حدثتْ فعلًا لإعلامِ الملكِ بعدمِ حماسةِ الأميركيّين للاتّفاق الأردنيّ – الفلسطينيّ.

بعدَ اَنتهاءِ الزّيارةِ الرّسميّةِ إلى مدريد، ذهبَ الملكُ في زيارةٍ خاصّةٍ إلى جزر الكناري، حيثُ كان يبني في جزيرةِ «لانزاروت» (Lanzarote) وعاصمتُها الرّصافة، منزلًا له، اصطحَبنا جميعُنا معه. وهناكَ أعلَمَتْني الأميرةُ بسمة أنّ الملكَ

منزعجٌ جدًّا من أحمد عبيدات ومن موقفهِ، وبأنّه سوف يقومُ بتغييرهِ فورَ عودتهِ إلى عمّان، كتمتُ الأمرَ حتّى عن زوجتي ولم أتحدّثْ به حتّى عودتِنا إلى عمّان.

أُسجِّلُ هذه الوقائعَ بكلِّ دقّةٍ وموضوعيّةٍ، وأقدّرُ أنّ بعضَهم سوفُ يفسّرُ هذه الوقائعَ تفسيراتٍ متعدّدةً، أُسجِّلُها هنا لأنّها تمثّلُ حقبةً من تاريخِ البلدِ ويجبُ أن ننقلَها بشفافيّةٍ. وهذا شأني دائمًا، الحقيقةُ يجبُ أن تُسجَّلَ بغضِّ النّظرِ عن أيّةِ اَعتباراتٍ.

هناكَ أسبابٌ أخرى ذكرتُ بعضَها، جعلَتِ الملكَ يعيدُ حساباتهِ، وأظنُّ أنّ عدمَ اَنسجامِ أحمد عبيدات في تلك القضايا الأساسيّةِ مع تفكيرِ الملكِ أدّتْ إلى خروجهِ بهذا الشّكلِ السّريعِ وغيرِ المعهودِ.

فورَ عودتِنا وبتنسيقٍ مُسبَقٍ، كنتُ مدعوًّا إلى العشاءِ في منزلِ زيد الرفاعي، الّذي كان في اَنتظاري على أحرٍّ من الجمرِ لتلهّفهِ إلى معرفةِ مصيرِ أحمد عبيدات منّي، فأخذَني جانبًا، وسألَني «ماذا حدثَ في مدريد؟» تجاهلتُ السّؤالَ كلّيًّا، وأنكرتُ معرفتي بأيِّ شيءٍ غيرِ طبيعيٍّ. أصرّ زيد الرفاعي عليّ بالسّؤالِ ليقينهِ أنّ شيئًا ما حدثَ أثناءَ زيارتِنا لمدريد. بقيتُ على تكتّمي، لأستنتجَ بعد ذلك بأنّ الملكّ ربّما يكونُ قد ألمحَ لهُ قبلَ مغادرتهِ عمّان إلى مدريد، بأنّه سيُكلّفُهُ تشكيلَ الحكومةِ الجديدةِ خَلَفًا لعبيدات.

واَستنتجتُ أيضًا فيما بعد، بأنّ موقفَ عبيدات من الاتّفاقِ الأردنيِّ - الفلسطينيِّ ومحاولتَهُ التّنكّر لهُ، أزعجا الملكَ، وبأنّ أطرافًا متعدّدةً وعلى رأسها الإدارةُ الأميركيّةُ، تعرفُ أنّ أقربَ النّاسِ إلى الملكِ لا يؤيّدون هذا الاتّفاقَ، وهذا أمرٌ لا يقبلهُ إطلاقًا.

فقد وجدَ الملكُ الحسين تحوّلًا في موقفِ عبيدات بعد تولّيه رئاسةَ الحكومةِ، ولم يَعُدْ يشعرُ أنّهُ يلبّي أفكارهُ وتوجّهاتهِ، وكان واضحًا أنّ مواقفَ

عبيدات لم تكنْ متوافقةً مع أهدافِ الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ، ومع أنّني لم أسمعْ منه كلامًا مباشرًا حولَ هذا الأمرِ، لكنَّ عبيدات لم يقمْ بأيِّ دورٍ أثناءَ الاتّصالاتِ والمشاوراتِ المكثّفةِ الّتي عُقدتْ، بل تُرِكَ هذا الأمرُ للدّيوانِ الملكيِّ ولرئيسهِ مروان القاسم ومعه عدنان أبو عودة اللّذَين كانا يتلقيان تعليماتِهما مباشرةً من الملكِ حسين.

لم يكن معهودًا في مسألةٍ حيويّةٍ كالاتّفاقِ أن يتخلّى أحمد عبيدات عن المشاركةِ الفعّالةِ فيها، كما تناهى إلى أسماعِنا أنّه يُبدي بعضَ التّحفّظاتِ بشأنِ الاتّفاقِ أمامَ دائرةِ أصدقائهِ المُغلقةِ والضّيّقةِ.

لم تكن واضحةً لي ماهيّةُ تحفّظاتِ عبيدات على الاتّفاقِ في حينهِ، وأُقدّرُ أنّه كان يريدُ إنهاءَ التّشابكِ بين الوضعَين الأردنيِّ والفلسطينيِّ، وأن يعطيَ لكلٍّ منهما طريقًا مستقلًّا، كما إنّه لم يكن يريدُ للأردنّ أن ينهمكَ في مسائلِ منظّمةِ التّحريرِ ومشاكلِها وصراعاتِها الدّاخليّةِ المختلفةِ والمعقّدةِ، وأظنُّ أنّ ذكرياتِ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ كانت لا تزالُ حاضرةً في ذهنهِ، فضلًا عن عدمِ اتّعاظِ قادةِ المنظّمةِ ممّا حلّ بهم في الأردنّ عام ١٩٧٠، وفي لبنان عام ١٩٨٢.

كان عبيدات يُريد إبعاد الأردنّ عن هذه التّجربةِ وتفادي تكرارِها، وأذكّرُ هنا أنّه عندما كان وزيرًا للدّاخليّةِ في حكومةِ مضر بدران، وضعَ التّرتيباتِ الجديدةَ لعبور الجسورِ، فيما عُرِف ولا يزالُ يُعرفُ بالبطاقاتِ الخضراءِ والصّفراءِ، الّتي مهّدتْ لاحقًا إلى قرارِ فكِّ الارتباطِ الّذي أعلنَ الملكُ عنه في نهايةِ تمّوز / يوليو ١٩٨٨. وحظيتْ إجراءاتُ عبيدات هذه بتأييدِ شرائحَ سياسيّةٍ متعدّدةٍ في الأردنّ، بذريعةِ عدمِ تفريغِ الضّفّةِ الغربيّةِ من أهلِها، ودعمِ صمودِ الفلسطينيّين على أرضِهم.

وأظنُّ أنّ عبيدات لم يكن يريدُ توسيعَ دائرةِ العلاقاتِ بين المنظّمةِ والأردنّ بشكلٍ يعودُ فيه التّنافسُ أو التّناحرُ الأردنيُّ الفلسطينيُّ مُجدّدًا، وبخاصّةٍ داخلَ

المجتمعِ الأردنيِّ، فقد كانتْ فصائلُ فلسطينيّةٌ مدعومةٌ أو مموّلةٌ من دولٍ عربيّةٍ مجاورةٍ، تعملُ سرًّا في الأردنّ، كما كان العديدُ من سكّانِ مخيّماتِ اللّاجئين في الأردنّ يوالون بعضَ الفصائلِ الفلسطينيّةِ في الخارجِ، وصولًا إلى منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ نفسِها وياسر عرفات بشخصهِ، بالإضافةِ إلى دولٍ عربيّةٍ أخرى.

والواضحُ أنّه لم يفهمْ غايةَ الملكِ من هذا التّحرّكِ الإستراتيجيِّ كونهُ السّبيلَ إلى مؤتمرٍ دوليٍّ حقيقيٍّ لحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، لذا كان الملكُ يريدُ البدءَ بالخطوةِ الأولى، وإعادةَ بناءِ تلك العلاقةِ وتمتينها، وإذا نجحَ في ذلك وعلى هذه الأسسِ، فإنّ كلَّ الخطواتِ المقبلةِ ستكون سهلةً تمامًا.

على الصّعيدِ الدّوليِّ، كان الاتّحادُ السّوفياتيُّ، هو الآخرُ معارِضًا لهذا الاتّفاقِ. وكانت موسكو تظنُّ أنّ الأردنّ يقومُ باَستغلالِ الظّروفِ الفلسطينيّةِ الصّعبةِ الّتي تلتْ خروجَ المنظّمةِ من بيروت سنة ١٩٨٢ وتداعياتِها، لتشجيعِ ياسر عرفات على نقلِ البندقيّةِ من كتفِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ والمنظومةِ الاشتراكيّةِ إلى الكتفِ الأميركيّةِ.

تحليلُ موسكو دفعَها إلى إعلانِ الحربِ على الاتّفاق، فنقلتِ المعركةَ إلى داخلِ اللّجنةِ التّنفيذيّةِ لمنظّمةِ التّحريرِ الّتي شهدتْ خلافاتٍ عاصفةً بين مؤيّدِي الاتّفاقِ وبين رافضيه والمعُترضين عليه، ودفعَ فهد القواسمي حياتهُ ثمنًا لذلك.

من أجلِ توضيحِ موقفِ الأردنّ وغاياته من هذا الاتّفاقِ، قرّرْتُ زيارة موسكو، لتسمَعَ منّا مباشرةً، وليسَ عبرَ وسطاءَ يقفُ معظمُهم موقفًا مناهضًا للاتّفاقِ أصلًا، وللتّأكيدِ أنّ الأردنّ لا يمارسُ الضّغطِ على منظّمةِ التّحريرِ أو دفعِها باتّجاهِ الولاياتِ المتّحدةِ، وأنَ الدّعوةُ إلى المؤتمرِ الدّوليِّ هو الهدفُ الاستراتيجيُّ للسّياسةِ الأردنيّةِ مع الحرصِ على أن يكون الاتّحادُ السّوفياتيُّ جزءًا أساسيًّا ورئيسيًّا في حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ.

اِعتذرَ وزيرِ الخارجيّةِ السّوفياتيّ أندريه غروميكو (Andrei Gromyko) عن اَستقبالي، وعرضَ عليَّ مقابلةَ أَمينِ عامِّ الوزارةِ أو رئيسِ قسمِ الشّرقِ الأوسطِ فيها، فاَعتذرتُ بدوري عن قبولِ عرضِه، واَنتهزتُ فرصةَ قيامِ اللّجنةِ السُّباعيّةِ المؤلّفةِ بقرارٍ من مجلسِ الجامعةِ العربيّةِ لمتابعةِ الحربِ العراقيّةِ – الإيرانيّةِ بزيارةِ موسكو ضمنَ سلسلةِ زياراتٍ تقومُ بها اللّجنةُ لعواصمَ عالميّةٍ من أجلِ شرحِ وجهةِ النّظرِ العربيّةِ من تلك الحربِ، وكنتُ أمثّلُ الأردنّ فيها.

وكان وزيرُ الخارجيّةِ العراقيِّ طارق عزيز قد طلبَ من اللّجنةِ زيارةَ موسكو، فاَتّصلتُ به وأبلغتهُ رغبتي بالمشاركةِ في هذا الوفدِ الّذي اَنضممتُ إليه وترأسّهُ الأمينُ العامُّ للجامعةِ العربيّةِ الشّاذلي القليبي، وكان هدفي من الوصولِ إلى موسكو لقاءَ أندريه غروميكو وشرحَ الموقفِ الأردنيِّ.

فورَ وصولي، طلبتُ من السّفيرِ الأردنيِّ في موسكو فالح الطّويل ترتيبَ لقاءٍ لي مع غروميكو، قامَ السّفيرُ بذلك، لكنّ غروميكو اَعتذرَ مرّةً أخرى عن اَستقبالي، واَقترحَ أن ألتقي مديرَ دائرةِ الشّرقِ الأوسطِ في الخارجيّةِ السّوفياتيّةِ، رفضتُ ذلك وأبلغتُهم أنّني سأبقى في موسكو حتّى ألتقيَ بغروميكو، وسوف أنتظرُ مهما طالتِ المدّةُ، وسأُعلنُ ذلك في الصّحافةِ.

اِستجابتْ وزارةُ الخارجيّةِ لطلبي على مضضٍ، وحدّدَتْ موعدًا لي بعد اَجتماعِ غروميكو باللّجنةِ العربيّةِ، فاَلتقيتُ به في غرفةٍ مجاورةٍ لقاعةِ الاجتماعِ، كان جافًّا كعادتِه، بدأتُ أشرحُ له الموقفَ الأردنيَّ وأطمئنهُ بأنّ «الغرضَ من الاتّفاقِ هو عقدُ المؤتمرِ الدّوليِّ»، وهو يعرفُ أهمّيّةَ اَنعقادِه وعدمِ اَستثناءِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ، وأنَّ «الأردنّ باَتّفاقِه مع الفلسطينيّين يحاولُ تذليلَ العقباتِ الّتي تفرضُها كلٌّ من إسرائيل والولايات المتّحدة للحؤولِ دون عقدِه، ونحن نعتقدُ أنَّ تلك العقباتِ الأميركيّة والإسرائيليّة ليست سوى

مجرّدِ ذرائعَ للهروبِ من اَستحقاقِ عقدِ المؤتمرِ الدّوليِّ حتّى لا تُحَلَّ القضيّةُ الفلسطينيّةُ، وكان لا بدّ من تطبيقِ المثلِ العربيِّ القائلِ: «اِلحقْ بالعَيّارِ إلى باب الدّارِ»، وذلك من دون أن نتخلّى عن الشّرعيّةِ الدّوليّةِ، بل نسعى لتحقيقِها، لذلك لا داعي لأيّةِ مخاوفَ أو قلقٍ قد تشعرُ موسكو بهما من جرّاءِ الاتّفاقِ الأردنيِّ الفلسطينيِّ».

اِنفرجَ الجوُّ في الاجتماعِ، وقامَ أندريه غروميكو بإهدائي تمثالًا معدنيًّا صغيرًا يمثّلُ فارسًا لا أزالُ أحتفظُ به، وطلبتُ منه أن يأمرَ بتأخيرِ رحلةِ طائرةِ الأيروفلوت (Aeroflot) إلى لندن، لأتمكّنَ من اللّحاقِ بها حيثُ سألتقي بالملكِ حسين.

اِستغربَ غروميكو طلبي وكأنَّ لسانَ حالِه يقولُ: «شحّاذ وَبِشارِطْ». وفعلًا تمَّ تأخيرُ الرّحلةِ فاَستطعتُ الوصولَ في الوقتِ المناسبِ إلى المطارِ، بعد أن تمَّ نقلي بإحدى السّيّاراتِ الرّسميّةِ الّتي سارتْ بسرعةٍ فائقةٍ على مسربِ «الحزبِ الشّيوعيِّ» في وسطِ موسكو، وما زلتُ أذكرُ كم اَرتعبتُ من تلك السّرعةِ الفائقةِ، إلّا أنّني وصلتُ إلى المطارِ في الوقتِ المحدّدِ.

لم تظهرْ نتائجُ المقابلةِ مع أندريه غروميكو في ما يتعلّقُ بتغييرِ موقفِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ من الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ. فبعدَ أسابيعَ قليلةٍ، بدأتْ تلوحُ بوادرُ اَنهيارِهِ مع تولّي حكومةِ زيد الرّفاعي الحكمَ، ما ساهمَ في تهدئةِ موقفِ الاتّحادِ السّوفياتيِّ وطمأنتِهِ بأنّهُ لن يصمدَ بسببِ القوى الأردنيّةِ المعارِضةِ له، بالإضافةِ إلى اَعتراضاتِ دولٍ عربيّةٍ أخرى عليه، ولا مبالاةِ بعض الدّولِ العربيّةِ الأخرى من جهةٍ ثانيةٍ.

تولّى الملكُ حسين ورجالُ القصرِ التّعاملَ مع منظّمةِ التّحريرِ للوصولِ إلى الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ، كنتُ في تلك الأثناءِ مشاركًا في هذا الملفِّ

أكثرَ من أحمد عبيدات، إلّا أنّي كنتُ أُطلعُهُ على التّطوّراتِ، كوني الوحيدَ المشاركَ من مجلسِ الوزراءِ في مباحثاتِ هذا الاتّفاقِ.

وأصبحتُ على يقينٍ بأنَّ ثقةَ عبيدات بي اَهتزّتْ بدورِها بعد عودتي من واشنطن، واَجتماعي مع الملكِ في مدريد، من دون إغفالِ نفورهِ من مروان القاسم وعدنان أبو عودة الّذي لم يجهَدْ بإخفائهِ.

وغدَتْ أيّامُ حكومةِ عبيدات معدودةً، إلّا أنَّ ذلك لم يُؤثّرْ على وضعي فيها، فقدِ اَستقالتْ بالفعلِ بعد أسبوعين أو ثلاثةٍ.

وظهرَ اَهتزازُ ثقةِ عبيدات بي بعد اَستقالةِ حكومتهِ، ولسببٍ ما ظنَّ أنّي ألّبْتُ الملكَ عليه، وأنَّ اَستقالةَ حكومتهِ بطريقةٍ نافرةٍ وغيرِ معهودةٍ إنّما هي بتأثيرِ ما نقلتهُ للملكِ بعد زيارتي واشنطن بشأنِ اَنتقادِ الأميركيّين الاتّفاقَ على خلفيّةِ موقفِ عبيدات منه، والأمرُ غيرُ صحيحٌ جملةً وتفصيلًا، إلّا أنّ عبيدات قاطَعَني أشهرًا طويلةً إلى أن تحدّثَ معه د. عبد الله النّسور في هذا الأمرِ.

بعد مدّةٍ طويلةٍ من الزّمنِ اَكتشفتُ «القشّةَ الّتي قصمتْ ظهرَ البعيرِ» في العلاقةِ بين الملكِ وبين رئيسِ وزرائهِ، فأثناءَ زيارتهِ إلى مدريد، وفي لقاءٍ ثنائيٍّ جمعَ عبيدات ورئيسَ الوزراءِ الإسبانيِّ فيليب غونزاليس (Felipe Gonzalez Marquez) ، أعربَ الأوّلُ عن رأيهِ الصّريحِ في الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ ورفضه له، ونقَلَ غونزاليس إلى خوان كارلوس ما سمعهُ من عبيدات في اليومِ عينهِ، وقامَ الملكُ الإسبانيُّ بنقلِ موقفِ رئيسِ الورزاءِ الأردنيِّ. وشعرَ الحسين بخيبةِ أملٍ كبيرةٍ من موقفهِ.

عَلِمْتُ بتلك التّفاصيلِ لاحقًا من الأميرِ رعد بن زيد الّذي سمعَها من الملك حسين مباشرةً، وأوضحتُ لأحمد عبيدات هذه التفاصيلَ أثناءَ لقاءِ المصالحةِ بيننا الّذي رتّبهُ د. عبد الله النّسور، وعادتِ المياهُ بيننا إلى مجاريها.

كذلك كانتْ ملامحُ عدم رضا الملكِ حسين عن عبيدات قد بدأتْ تظهرُ لي منذُ شهورٍ مَضتْ، وكنتُ تحدّثْتُ معه عن أسلوبِ تعاملهِ مع القصرِ، ونصحتهُ بضرورةِ اَتّصالهِ الدّائمِ مع الملك، لكنّهُ لم يُغيّرْ أسلوبهُ.

فـ«الكيمياءُ» بين الملكِ وعبيدات بدأَ يعتريها بعضُ الفتورِ، ولم يظهرْ هذا الوضعُ على أيٍّ منهما إلّا من خلال التّباعدِ في التّنسيقِ، واللّقاءاتُ أصبحتْ متنافرةً إلى حدٍّ ما، وباتَ صعبًا أن يتّفقا أو يتفاهما، وما عزّزَ ذلك الموقفَ أيضًا جملةُ سياساتٍ مُعيّنةٍ لم يلتقيا فيها إطلاقًا واَختلفتْ مواقفُهما وآراؤهما حولَها، وهكذا كان لا بدَّ من الفراقِ السّريعِ بينهما.

في الرّابعِ من نيسان / أبريل سنة ١٩٨٥ كنتُ أقودُ سيّارتي بنفسي، متوجّهًا إلى جبلِ الحسين لتقديمِ واجبِ العزاءِ بوفاةِ كريم خلف، رئيسِ بلديّةِ رام الله، حيثُ أقامتْ منظّمةُ التّحريرِ بيتَ عزاءٍ له في مقرِّها هناك، أوقَفَني صديقي غازي أبو حسّان في مكانٍ قريبٍ من مبنى وزارةِ الصّناعةِ والتّجارةِ الحاليّةِ، مستغربًا كوني لستُ في القصرِ الملكيِّ، ظننتُهُ يمازحني، فأكّدَ أنّهُ جِدّيٌّ ولا يمزحُ وأنّ حكومةَ عبيدات اَستقالتْ، والرّفاعي يقومُ الآن بتشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ، فأبديتُ عدمَ المبالاةِ وأنكرتُ عِلمي بالأمرِ، فعادَ وأكّدَ الخبرَ.

وكنتُ قدِ اَنتقلتُ إلى منزلي الجديدِ في ذلك اليومِ، ولم يكن رقمُ هاتفي الجديدِ بحوزةِ الدّيوانِ الملكيِّ أو رئاسةِ الوزراءِ.

في السّاعةِ الثّامنةِ مساءً، قُرِع جرسُ البابِ، وإذا بسائقِ جاري فخري البلبيسي، يخبرُني بأنّ الدّيوانَ الملكيَّ يفتّشُ عنّي ويحتاجُني للضّرورةِ القصوى.

اِتّصلتُ بالدّيوانِ الملكيِّ فورًا، فردّ عليَّ مروان القاسم الّذي قالَ لي بحماسةٍ: «وينك، نحنُ نبحثُ عنك منذُ الظّهرِ». قلتُ له: «خير إن شاءَ الله؟»، فأجابني: «الملكُ بجانبي ويريدكَ حالًا».

بالطّبعِ أسرعتُ بالذّهابِ إلى القصرِ الملكيِّ في بسمان ووجدتُ المكانَ هادئًا، أخبرني المرافقون بأنَّ دولةَ الرّئيسِ بانتظاركَ، لم أكنْ أعلمُ إن كان المقصودُ أحمد عبيدات أم غيره؟ دخلتُ إلى غرفةٍ كان فيها زيد الرّفاعي وعددٌ من الوزراءِ السّابقين في حكومةِ أحمد عبيدات.

مازَحَني الرّفاعي عند دخولي، قائلًا: «شو جابك؟» انزعجتُ من هذه المزحةِ، فقلتُ له جادًّا وبعصبيّةٍ: «أدخلوني عندكَ، ولا أعرف ماذا تريدُ أنت منّي؟» فأجابَني: «ولو... ما بتتحمّل مزح».

وبدأَ الرّفاعي بالكلامِ ليبلغَني أنّ الملكَ كلّفهُ تشكيلَ الحكومةِ الجديدةِ، وأنّه يريدُني ود. حنّا عودة، وعبد الله النّسور، وفرحي عبيد، وهشام الخطيب، أن نبقى في حكومتهِ، سألتهُ: «ما هو موقعي؟» فقال لي: «وزير خارجيّة». فقلتُ له: «وزيرُ خارجيّةٍ أم وزيرُ دولةٍ للشّؤونِ الخارجيّةِ؟»

فأكّدَ لي بأنّي وزيرٌ للخارجيّةِ، واسترقتُ النّظرَ للإرادةِ الملكيّةِ الّتي كانت إلى جانبِ الرّئيسِ، على وشكِ التّوقيعِ، وتأكّدتُ من وجودِ اسمي في موقعهِ الصّحيحِ.

واجهَ الرّفاعي مناخًا غيرَ مُرَحِّبٍ بعودتهِ من قِبَلِ وزيرِ البلاطِ عدنان أبو عودة، ومديرِ المخابراتِ العامّةِ طارق علاء الدّين، ومروان القاسم رئيسِ الدّيوانِ، وتحديدًا زيد بن شاكر القائدِ العامِّ، وذلك بسببِ تنافرٍ غيرِ ظاهرٍ بينه وبين فريقِ الدّيوانِ الملكيِّ.

وكان الرّفاعي مطّلعًا على الحلفِ القويِّ الّذي يجمعُ بين هؤلاء وكانا يتعاونان وينسّقان في أمورٍ كثيرةٍ.

وهمسَ زيد بن شاكر في أذني، بعدَ أيّامٍ من تأليفِ الحكومةِ أنّه نصحَ الملكَ بعدمِ تكليفِ زيد الرّفاعي، لأنّهما يعرفانِ ـ الملك وزيد ـ أنّ الرّفاعي كثيرًا ما يرسمُ صورةً غيرَ دقيقةٍ.

ضحكَ الملكُ ولم يأخذْ بكلامهِ ونصيحتهِ، إلّا أنّه توافقَ معه على تكليفِ رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ مروان القاسم، بمرافقةِ الرّفاعي، في رحلاتهِ العربيّةِ.

وبدهائهِ المشهورِ، نجحَ الرّفاعي تدريجيًّا في تذليلِ مقاومةِ زيد بن شاكر ومروان القاسم له. وبدأَ بترتيبِ لقاءاتٍ مع الملكِ في قصرِ دارِ النّدوةِ لطرحِ القضايا، وأخذِ موافقتهِ عليها، وتمكّنَ من إقصاءِ تلك الجبهةِ عنه تدريجيًّا، إلى أنِ اَستقرَّ له الأمرُ بشكلٍ مريحٍ، لكنَّ العداءَ الخفيَّ له لم ينتهِ ولم يتغيّرْ، وإن أصبحَ أقلَّ تأثيرًا.

وبقيتْ هذه المواقفُ والمعلوماتُ غير ظاهرةٍ. وكانت تبدو العلاقةُ أمامَ الجميعِ طبيعيّةً ومنسجمةً إلى أبعدِ الحدودِ، فلا يستطيعُ أيٌّ كانَ تبيانَها، لكنَّ الغيبةَ والنّميمةَ بينهم كانت تجري في الخفاءِ، وللأمانةِ، فإنّ الرّفاعي كان يتجاهلُها وكأنَّ شيئًا لم يكنْ.

وبقاءُ الرّفاعي في المشهدِ السّياسيِّ الأردنيِّ يعودُ إلى المزايا الّتي يتمتّعُ بها، وفي مقدّمتها قدرتهُ العجيبةُ على اَستيعابِ الآخرين وعلى اَمتصاصِ الصّدماتِ أو المواجهاتِ أو العداواتِ.

لكنَّ كلامي هذا، لا يعني أنّهم كانوا على طَرَفَي نقيضٍ في كلِّ شيءٍ، بل كانت تجمعُهم سياساتٌ عريضةٌ وواسعةٌ، سواءً من حيثُ العلاقاتُ مع الولاياتِ المتّحدةِ والغربِ، أو شعورهم تجاهَ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ وأبو عمّار تحديدًا، وكانوا يختلفون في أساليبِ إخراجِ بعضِ القضايا، وفي علاقات الأردنّ مع بعضِ الدّولِ العربيّةِ، وبخاصّةٍ سورية في ذلك الحينِ.

بعدَ اَستقالةِ حكومةِ عبيدات، اَستكملْنا واجبَنا في التّرويجِ للاتّفاقِ الأردنيّ – الفلسطينيّ. وذهبْنا بوفدٍ أردنيٍّ – فلسطينيٍّ مشتركٍ إلى الجزائر، ثمّ روما، فباريس ولندن. وكان الوفدُ الأردنيُّ في كلِّ هذه العواصمِ مؤلّفًا

من عبد السلام المجالي رئيسًا للوفدِ كونهُ نائبًا لرئيسِ الوزراءِ، وأنا كوني وزيرًا للخارجيّةِ، بينما كان الوفدُ الفلسطينيُّ يتراوحُ بين وليد الخالدي، وعبد الرزّاق اليحيى، والمطران إيليّا خوري، وجويد الغصين.

كانتِ الجزائرُ الوجهةَ الأولى للوفدِ. وكان الوفدُ يضمُّ كلًّا من عدنان أبو عودة وزيرِ البلاطِ، وعبد الرزّاق اليحيى، وجويد الغصين. واَلتقيْنا بالرّئيسِ الجزائريِّ الشّاذلي بن جديد، وأذكرُ أنّني عند عودتي نبّهتُ زيد الرّفاعي إلى أنّ هذا الوفدَ سيُعتبرُ وفدًا فلسطينيًّا كوني أنا وعدنان أبو عودة من مواليدِ نابلس، فقرّرَ زيد الرّفاعي تغييرَ تشكيلةِ الوفدِ واَستبدالَ أبو عودة بعبد السلام المجالي.

كان سببُ اَختيارِ الجزائرِ محطّةً أولى للوفدِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ لأنّها إحدى دولِ ما كان يُسمّى آنذاك بجبهةِ الصّمودِ والتّصدّي، إلى جانبِ سورية ودولٍ عربيّةٍ أخرى، وكانت هذه الجبهةُ تُعارِضُ معارضةً شديدةً الاتّفاقَ الأردنيَّ – الفلسطينيَّ. وكما حصلَ في أوقاتٍ لاحقةٍ عندما زرْنا عواصمَ أخرى، فقد كان الهدفُ هو التّأكيدُ لهذه العواصمِ على أنَّ هذا الاتّفاقَ لا يستهدفُ إضعافَ منظّمةِ التّحريرِ أو إلغاءَ الهويّةِ الفلسطينيّةِ أو حتّى التّدخّل في شؤونِ الفلسطينيّين الدّاخليّةِ، بقدرِ ما كان الهدفُ هو التّمهيد لانعقادِ المؤتمرِ الدّوليِّ للسّلامِ ضمنَ الإطارِ الّذي يدعو إليه الأردنّ ودولٌ عربيّةٌ أخرى، وكنّا نريدُ أن تسيرَ الولاياتُ المتّحدةُ خطوةً واحدةً باتّجاهِ منظّمةِ التّحريرِ، فقد كانتْ واشنطن حتّى ذلك الوقتِ لا تعترفُ بحقِّ الفلسطينيّين في تقريرِ مصيرهم.

أمّا السّببُ الّذي دفَعَنا إلى القيامِ بزيارةِ إيطاليا وبعدها زيارة الفاتيكان، فهو للقاءِ الزّعيمِ الإيطاليِّ الإشتراكيِّ بيتينو كراكس (Bettino Craxi) الّذي يتمتّعُ بعلاقاتٍ جيّدةٍ ومؤثّرةٍ مع دولِ المغربِ العربيِّ ومع الاتّحادِ السّوفياتيِّ ودولِ المنظومةِ الاشتراكيّةِ ودولِ محورِ الصّمودِ والتّصدّي العربيّةِ، وكان في

ذلك الوقتِ مؤمنًا جدًّا بحقِّ تقريرِ المصيرِ للشّعبِ الفلسطينيِّ على الرّغمِ من العمليّاتِ الّتي كانت تنفّذُها بعضُ المنظّماتِ الفلسطينيّةِ في أوروبّا من اَغتيالاتٍ وهجماتٍ على المطاراتِ، وقد وضعتِ السّلطاتُ الإيطاليّةُ حولَنا حراسةً مشدّدةً خوفًا من تعرّضِنا لهجماتِ بعضِ تلك المنظّماتِ.

وأذكرُ أنّني كنتُ أقضي إجازةً في جنوبِ فرنسا عندما تحدّدَ موعدُ زيارةِ الوفدِ إلى روما، وكانت عائلتي معي، فقرّرتُ اَصطحابَ اَبني نَشْأَتْ معي، وكان عمرهُ آنذاك حوالي خمسةَ عشرَ عامًا، ورغبتُ بأن يبدأَ بالتّعرّفِ على العملِ السّياسيِّ.

في الفاتيكان، تمّ تخصيصُ وقتٍ قصيرٍ لنلتقيَ البابا يوحّنا بولس الثّاني (John Paul II) الّذي اَكتفى بالكلامِ العامِّ والدّعاءِ، وطلَبْنا منه مباركةَ هذا الاتّفاقِ. لكنَّ البحثَ الحقيقيَّ كان يتمُّ مع مساعِدِي البابا، وزيرِ الخارجيّةِ مثلًا، الّذي اَجتمعنا به بعدَ لقاءِ البابا في قاعةٍ منفصلةٍ، وأوضحْنا له أهدافَ الاتّفاق ونوايانا، وأكّدْنا على ضرورةِ دعمِ الفاتيكان لفكرةِ المؤتمرِ الدّوليِّ.

اِنتهتْ مهمّتُنا وتنفّسَ اَبني نَشْأَتْ الصّعداءَ، ونحنُ على وشكِ المغادرةِ، لأنّهُ كان يجلسُ في سيّارةٍ أخرى ويرتعدُ خوفًا من طريقةِ سيرِ الموكبِ في شوارعِ روما الكثيفةِ والسّريعةِ، وصلْنا إلى المطارِ لنغادرَ إلى فيينّا، ومنها نركبُ الطّائرةَ إلى عمّان، وجلسْنا في قاعةِ كبارِ الشّخصيّاتِ بنوافذِها الزّجاجيّةِ الكبيرةِ.

وبينما كنّا بانتظارِ الطّائرةِ، طلبَ نَشْأَتْ منّي الذّهابَ إلى خارجِ القاعةِ كي يُلقيَ نظرةً على المكانِ، وبعدَ مغادرتهِ بقليلٍ وقعَ اَنفجارٌ هزَّ المطارَ، وشعرْنا بقوّتهِ وكأنهُ حصلَ بجانِبنا، اِنتفضْتُ راكضًا إلى خارجِ القاعةِ وأنا أصرخُ من خوفي عليه: «نَشْأَتْ ... نَشْأَتْ...» فقد ظننتُهُ خارجَ القاعةِ، لأكتشفَ بعدَ

ثوانٍ أنّه إلى جانبي، وقدِ ٱلتبسَ عليَّ الأمرُ، إذ إنّهُ كان قد خرجَ وعادَ قبلِ الانفجارِ بنحوِ عشرِ دقائقَ.

علِمْنا أنَّ الانفجارَ وقعَ في القسمِ المخصّصِ للحقائبِ، وحملَ بصماتِ فصائلَ فلسطينيّةٍ متطرّفةٍ، ولم تحدثْ أضرارٌ بشريّةٌ، واقتصرتْ على الحقائبِ وكانت من بينِها حقيبة عبد السلام المجالي.

اتّصلْنا مباشرةً بعمّان وأخبرناهم بما حصلَ، وطلبْنا منهم عدمَ القلقِ لأنّنا لم نكن المُستهدفين بالانفجارِ، وبعدَ تأخيرِ عدّةِ ساعاتٍ، أكملْنا سفرَنا إلى فيينّا، ومنها إلى عمّان.

حَملتُ رسائلَ ملكيّةً حولَ أهدافِ الاتّفاقِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ إلى دولِ الخليجِ العربيِّ، وطلبْنا منهم دعمَهُ وتفهّمَ أسبابهِ، فذهبتُ إلى قطر والبحرين وعُمان، واليَمَنَين الجنوبيِّ والشّماليِّ، ودولةِ الإمارات.

وأذكُرُ أنّ الأردنّ طلبَ وساطةَ رئيسِ اليمنِ الشّماليِّ علي عبد الله صالح ليسهّلَ زيارتي إلى اليمنِ الجنوبيِّ للقاءِ الرّئيسِ علي ناصر محمّد، وتسليمه الرّسالةَ الملكيّةَ، ولحسنِ الصّدفِ، فإنّ الرّئيسَ علي ناصر محمّد كان في ذلك اليوم موجودًا في صنعاء عائدًا من زيارةٍ خارجيّةٍ، فنقلَ علي عبد الله صالح إليه رغبتي بلقائهِ، فاعتذرَ عن مقابلتي، إلّا أنّه وافقَ على لقائي أحدَ المسؤولين في عدن، فذهبتُ، وأذكرُ أنّهُ كان يومَ خميسٍ، أقمْنا في فندقٍ بسيطٍ في عدن، وتحدّدَ موعدٌ لي مع وزيرِ الدّفاعِ في ذلك الوقتِ علي عنتر، في مكانِ سكنهِ البسيطِ جدًّا.

دخلَ علينا علي عنتر وكان مربوعَ القامةِ، شرحتُ له أهدافَ الاتّفاقِ ومراميه وجدوى عملهِ، أثناءَ الشّرحِ اعترضَ على بعضِ الأفكارِ، وقاطَعَني بقولهِ: ضحّيْتُ لأجلِ اللّقاءِ بكَ. فأنتَ حرَمْتَني من جلسةِ تخزينِ القاتِ، الّتي تتمُّ فقط يوم الخميس، ابتسمتُ ابتسامةً صفراءَ وقلتُ له: «لن أُزعجِكَ بعد

الآن». وغادرتُ منزلهُ فورًا.

لم يكن علي عنتر سهلًا، ووجّهَ إلينا اتّهاماتٍ عديدةً قائلًا إنّ «منظّمةَ التّحريرِ وحركةَ «فتح» منقسمتان على نفسيهما بسببِ هذا الاتّفاقِ، وربّما تعمَّدَ الأردنّ انقسامَ المنظّمةِ بالتّوقيعِ على الاتّفاقِ»، وأعَدْنا على مسمعهِ الأهدافَ والمبرّراتِ المتعلّقةَ بضرورةِ الاتّفاقِ، وعدْنا إلى عمّان.

P U R E I S T H E T R U T H

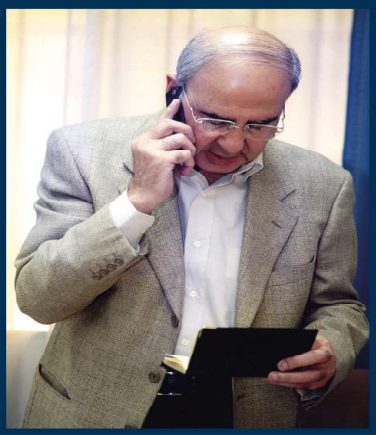

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629